المال عقدة المصالحة الفلسطينية

عبد الستار قاسم

2009/3/26

تنطلق تصريحات فلسطينية من مختلف الأطراف بأن نقاط الاتفاق بين الفصائل كثيرة، ويتركز الخلاف فقط حول نقاط قليلة. هذه النقاط القليلة هي حقيقة مربط الفرس، وهي التي أدت إلى الاختلافات الفلسطينية الحادة، فالاقتتال والانقسام. إنها نقاط برنامج الحكومة، والالتزام بالاتفاقيات مع إسرائيل واعتبار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير العنوان الأول للشرعية الفلسطينية. لكن هذه النقاط جميعها تشترك في عنوان عريض واحد وهو الاعتراف بإسرائيل، والاعتراف بإسرائيل هو مصدر تمويل الفلسطينيين.

منذ توقيع اتفاق أوسلو واتفاقية باريس الاقتصادية والتوجه الغربي والإسرائيلي واضح تماما وهو ربط الفلسطينيين بالمال ما أمكن لشل قدرتهم على التمرد على الاتفاقيات مستقبلا، ولإجهاض أي محاولة من جانبهم لتطوير مطالبهم. كان الهدف واضحا وهو تحويل الأموال العربية التي كانت تقدمها دول عربية للفلسطينيين بطرق مختلفة إلى الدول المانحة التي ستشكل مؤسسة تحرص على الصرف وفق معايير سياسية وليس وفق معايير إنسانية. ومن حيث أن المعايير السياسية تبقى في الغالب تحت طائلة إسرائيل وأمريكا، فإن الأموال لا يتم صرفها إلا إذا توافق السلوك الفلسطيني مع معايير إسرائيل وامريكا.

هناك من الفلسطينيين من استشعر خطورة مثل هذا الترتيب، وصرخوا مطالبين بالتريث والبحث، لكن القيادة الفلسطينية أدارت ظهرها. الخطورة كبيرة لأن هذا الترتيب المالي يضع لقمة خبز الشعب الفلسطيني في أسر أموال الدول المانحة التي هي في الغالب أموال عربية. حوالي 53% من هذه الأموال تأتي من دول عربية، و30% من الاتحاد الأوروبي، و6.5% من الولايات المتحدة، والباقي من دول أخرى. 30% من هذه الأموال يذهب كمصاريف إدارية، ويتبقى للشعب الفلسطيني 70%. لو رفض الفلسطينيون هذا الترتيب واكتفوا بالأموال العربية لتأتي مباشرة عبر قنوات متعددة دون مرورها عبر القنوات المالية الدولية لسدوا احتياجاتهم المعيشية.

تقديري أنه إذا تحرر الفلسطينيون من الأموال الغربية التي تأتي من الدول المانحة، فإنهم سيتفقون غدا، وتلك العقبات التي يتحدثون عنها ستتلاشى. أخذا بعين الاعتبار فشل منظمة التحرير الفلسطينية على إقامة دولة فلسطينية، وفشلها حتى في التقدم خطوة واحدة نحو ذلك الهدف، لا يوجد من بين الفلسطينيين من سيأسف على إدارة الظهر لعملية سلام لم يجن منها الفلسطينيون سوى المتاعب وسوء السمعة الناجمة عن التعاون الأمني مع إسرائيل.

إن استمعت الآن لفتحاوي فإنه سيقول بأن حماس هي التي تعطل الوفاق الفلسطيني لأنها لا توافق على برنامج حكومة يعترف بإسرائيل. المعنى أن عدم الاعتراف بإسرائيل لن يؤدي إلى تدفق

الأموال للحكومة، وسيبقى الفلسطينيون بدون رواتب. وربما تسمع من قائد فلسطيني يقول بأنه يريد حكومة قادرة على فك الحصار عن الشعب الفلسطيني، أو حكومة لا تأتي بحصار، والمعنى أن الحصار يحول دون تدفق الرواتب. أو قد يقول إنه يريد حكومة مقبولة من المجتمع الدولي، وهذا المجتمع يتمثل أولا بأمريكا وإسرائيل اللتين توصيان لدى مؤسسة الدول المانحة بصرف الرواتب أو عدم صرفها. أي ان المسألة تحوم في النهاية حول المال المرتبط بالاعتراف بإسرائيل وتنفيذ الإلتزامات الفلسطينية المرتبطة بذلك.

المشكلة الأساسية أن الشعب الفلسطيني قد انتقل من أسر الاحتلال إلى أسر ما هو أقل بكثير وهو أسر الرواتب، والكفاح الآن لم يعد ضد الاحتلال، على الأقل بالنسبة لقسم من الفلسطينيين، وإنما كفاح من أجل الرواتب، والتي هي في الغالب رواتب حركة فتح. 83% من الموظفين المعتمدين على الرواتب هم من حركة فتح، و 97% من أفراد الأجهزة الأمنية من حركة فتح. فهل من المنطق أن تتحول القضية الفلسطينية إلى قضية رواتب، وربما مصالح بعض القياديين الذين ارتبطوا بإسرائيل مباشرة، وبالولايات المتحدة. الرواتب الآن هي نقيض الإرادة الفلسطينية الحرة، ولا يمكن لحوار فلسطيني أن ينجح ما دامت الرواتب تختبئ تحت طاولة المتحاورين.

إذا توفر المال للشعب الفلسطيني، فإن عملية التفاوض لا أسف عليها إذ أن مضارها على الداخل الفلسطيني أكثر بكثير من أي فوائد يرى البعض أن الشعب قد حصل عليها. اقتتل الفلسطينيون وسفكوا الدماء في شوارع غزة، وليس من المستبعد أن تحصل صدامات داخلية أخرى. لكن الأبشع في التاريخ الفلسطيني هو قيام الفلسطيني باعتقال أخيه الفلسطيني دفاعا عن الأمن الإسرائيلي. هذا نزيف لا يمكن أن يتوقف إلا بقرار فلسطيني حر بالاعتماد على الذات والعودة إلى الأمة العربية بدل الدول المانحة.

المسألة ليست سهلة بخاصة أن حوالي 170,000 فلسطيني يتقاضون رواتب الآن من الدول المانحة، لكن الذين يبحثون عن دولة لا بد إلا أن يركبوا الصعاب. لم يكن الفلسطينيون يعتمدون قبل أوسلو على أموال الدول المانحة، وكانت إسرائيل تغلق أبواب العمل في مزارعها ومعاملها فترات طويلة، لكن الفلسطينيين مضوا واستطاعوا تدبر أمورهم المالية والمعيشية. الآن الأمور أكثر قسوة بسبب كل تلك التعقيدات المالية التي وضعتها دول غربية وعربية، وأغلقت الأبواب إلا من باب الإذعان للقوة المالية. لكن الذي يريد وطنا، لا بد أن يكد ويتعب بالمزيد، ونيل الأوطان لا يأتي أبدا بالتمني أو عبر بوابة الذين يغتصبون الوطن.